قوله يوهم ان ضمير الخ اي لانه قيد بقوله
ان يكن غير خبر ومن جملته الغير المفعول
الاول لانه مبتدا في الاصل قوله بلا فرق
بين المفعولين الخ اي لان كلا منهما عمدة
في الاصل قوله وفي حذفه ما سبق اي
من المنع عند البصريين والجواز عند
الكوفيين وهو اقوى لما سلف قوله ولذلك
اي لكونه لا فرق بين المفعولين فيما تقدم
قوله لخلص من ذلك التوهم اي توهم
ان المفعول الاول من باب ظن يجوز حذفه
وذلك لان قوله مفعول حسب صادق
بكل من المفعولين قوله لكن قال المرادي
استدراك على قوله لخلص منه ذلك التوهم
دافع لتوهم ان العبارة لا يرد عليها شيء
حينئذ قوله او يرد لعمدة اي مسببا
لها او اللام زائدة لضرورة النظم وعمدة
مفعول ثان ليرد قوله قاس المازني و
جماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي
الى اثنين اي في انه اذا اعمل الاول اضمر
في الثاني ضمير المفعولين بجانبه لعودهما
على متقدم في الرتبة واذا اعمل الثاني

اضمر

اضمر في الاول ما ذكر سواء اخر لما تقدم واما
المفعول الاول فهو فضلة محضة اذ ليس
مبتدا ولا خبرا في الاصل فلا يجاء بضميره مع
الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره
وحذفه مع الثاني المهمل لما سبق قوله ويختار
اعمال الثاني اي عند البصريين لقربه كما
سبق قوله واعلمت واعلمني زيد عمرا قائما
اياه اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه
الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير
زيد لانه هو المفعول الاول لما تقدم قوله
واظهر اي ضمير المتنازع فيه اي ائت به
اسما ظاهرا قوله لغير ما يطابق المفسرا
اي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر
كالباقي يظنان في المثال المذكور قوله
بعدم المطابقة اي للمخبر عنه اي ان يكون
مطابقا للمفسر والمفسر ان كان مطابقا
للمخبر عنه ولخروج المسالة من هذا الباب
حينئذ بالنسبة للمفعول الثاني لا بالنسبة
الى المفعول الاول لانه اضمر في المهمل
ضميره كما لا يخفى في يظناني قوله على اعمال
الاول اما على اعمال الثاني فيقال اظن

Copyright © King Saud University